مؤتمر الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وجمعيتها العامة الخامسة والعشرون

بعنوان

(حماية الأطفال في الفضاء الرقمي: التحديات والتشريعات والإجراءات الوقائية)

المنامة، عاصمة مملكة البحرين، 12-13 يناير 2026م

الجلسة الأولى: التهديدات السيبرانية التي تواجه الأطفال والمراهقين (10:30-10:45)، *سبع دقائق لكل مداخلة*

مداخلة السيد خالد الرملي،

مدير التعاون والعلاقات الدولية بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان

حول "آثار التهديدات السيبرانية على حقوق الأطفال والشباب "الواقع العربي والعالمي"

*معالي السيد **أسامة بن صالح العلوي**، وزير التنمية الاجتماعية في مملكة البحرين*

*معالي المهندس **علي الدرازي**، رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان*

*معالي السيد **سلطان الجمالي**، الأمين العام للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان*

أصحاب المعالي والسعادة رؤساء وممثلو المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة العربية،

السيدات والسادة الحضور الكرام، كل باسمه وصفته،

- يشرفني اليوم أن أشارك ممثلاً للسيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المملكة المغربية، في أشغال الجمعية العامة الخامسة والعشرين ومؤتمرها التي تنعقد في المنامة، عاصمة مملكة البحرين الشقيقة.
- تستأثر التكنولوجيات الرقمية باهتمام متزايد لدى الأوساط الدولية الأكاديمية والمؤسساتية، خاصة في ظل ما تثيره من إشكالات متصلة بحماية حقوق الإنسان وضمان الحريات الأساسية، وخصوصاً الحقوق الفئوية ومنها حقوق الطفل.
- تشير الإحصائيات الدولية اليوم إلى أن الأطفال يمثلون تقريباً ثلث عدد مستعملي الأنترنت في العالم بأسره، حيث يستعملون بشكل يومي المنصات الرقمية والتكنولوجيات الناشئة، مثل الذكاء الاصطناعي، منذ سن الخامسة في معظم الأحيان. وتتيح هذه التكنولوجيات الرقمية، لاسيما وسائل التواصل الاجتماعي وباقي المنصات الأخرى، فرصاً حقيقية للأطفال، فهي تمكنهم من التواصل باستمرار مع أقرانهم والوصول إلى الموارد التعليمية والترفيهية، كما تمكن التكنولوجيات المساعِدة الأطفالَ ذوي الإعاقة من حقهم في التنقل والتعليم وتعزيز حرية التعبير لديهم.
- غير أن الاستعمال المفرط وغير المتوازن للفضاء الرقمي، ولاسيما وسائل التواصل الاجتماعي، في صفوف الأطفال يشكل تهديداً حقيقياً لسلامتهم العقلية والجسدية. فقد أثبتت بعض الأبحاث الصلة المباشرة للاستعمال المفرط للمنصات الرقمية، من لدن الأطفال على وجه الخصوص، بالعديد من الاضطرابات النفسية والعقلية من بينها مشكلات النوم وقلة التركيز والسلوك العنيف والإدمان والاكتئاب بل وحتى الإدمان.
- كما تَحدِق بالأطفال تهديدات أكثر خطورة من قبيل التنمر السيبراني والولوج إلى المحتويات الضارة وانتهاكات الخصوصية والاستغلال الجنسي، بالإضافة إلى التفاوتات في الولوج إلى التكنولوجيات الرقمية بين الأطفال من خلفيات مختلفة مما يحد من استفادة جميع الأطفال منها على قدم المساواة. وقد أثبت التقرير الذي أنجزته اليونيسيف بالاشتراك مع الاتحاد الدولي للاتصالات أن ثلثي الأطفال في سن التمدرس (من 3 إلى 17 سنة) غير متصلين بالإنترنت في المنزل مع وجود فجوات كبيرة بين البلدان ذات الدخل المرتفع والبلدان ذات الدخل المنخفض وبين المدن والقرى وكذا بين دول الشمال والجنوب.
- كل هذه العوامل والمؤشرات تشير إلى الحاجة إلى الأخذ بعين الاعتبار المصلحة الفضلى للطفل في علاقتها بحماية الحقوق في الفضاء الرقمي، على الرغم من الجهود التي تبذلها الدول في سبيل مواجهة إكراهات التكنولوجيا الرقمية وأثرها على حقوق الأطفال، وهي جهود تبقى في معظمها في بداياتها.

- ووعيا منها بهذه التحديات والمخاطر، أصدرت لجنة حقوق الطفل التعليق العام رقم 25 لسنة 2021 دعت فيه الدول إلى **الالتزام بضمان تمتع الأطفال بحقوقهم وحمايتهم فيها، وتمكينهم من الوصول الآمن والمتكافئ إلى التكنولوجيا الرقمية والاستفادة منها في التعليم والمشاركة والتعبير عن الرأي، مع حماية حقهم في الخصوصية وحماية بياناتهم الشخصية.** كما شددت على مسؤولية الدول في الوقاية من المخاطر الرقمية ووضع أطر قانونية وتنظيمية فعالة وإشراك الأطفال في وضع السياسات الرقمية، مع إيلاء اهتمام خاص لمصلحة الطفل الفضلى وعدم التمييز وحماية الأطفال في وضعية هشاشة.
- كما اعتمد مجلس حقوق الإنسان، في دورته التاسعة والخمسين، يوم 8 يوليوز 2025، القرار 59/23 الذي يدعو فيه إلى تعزيز التعاون الدولي والمساعدة التقنية وبناء القدرات من أجل تعزيز الأطر /الآليات الوطنية لحماية الأطفال وتمكينهم في الفضاء الرقمي، وذلك من خلال تشجيع الدول وأصحاب المصلحة والأطفال أنفسِهم على تحديد الثغرات في القدرات والاحتياجات الوطنية لوضع وتعزيز نظم حمائية تراعي احتياجات الطفل وتتصدى للتهديدات الرقمية، فضلا عن التشجيع على التعاون الدولي من أجل دعم الجهود الوطنية في هذا الصدد وغيرها.
- وأما في المنطقة العربية، وعلى الرغم من الجهود التي بذلت لحماية حقوق الطفل على مستوى التشريعات والممارسات والسياسات، تبقى المبادرات فيما يخص حماية الطفولة في الفضاء الرقمي محدودة ولا تواكب التطورات والمستجدات المتسارعة في مجال التكنولوجيات الرقمية، مما يطرح الحاجة إلى تدخل مختلف أصحاب المصلحة، بمن فيهم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، من أجل سد الثغرات القانونية والتفكير في آليات عاجلة لحماية حقوق الأطفال في الفضاء الرقمي.
- وباعتباره مؤسسة وطنية مصنفة في الفئة "ألف" ذات ولاية عامة لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، يولي **المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المملكة المغربية** أهمية قصوى لحماية حقوق الطفل في الفضاء الواقعي والرقمي من خلال الرصد وتلقي الشكايات والتحسيس وإشراك الأطفال في المشاورات وغيرها. وأود التذكير في هذا الصدد، أن المجلس يضطلع بدور الآلية الوطنية للتظلم الخاصة بالأطفال ضحايا انتهاكات حقوق الطفل منذ إنشائها سنة 2018 بموجب القانون 15-76 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس طبقا للمبادئ التوجيهية للجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل، خاصة تلك الواردة في التعليقين العامين 2 و5. وقد عالجت هذه الآلية، منذ تأسيسها سنة 2018، ما يربو عن 200 شكاية تناولت في مواضيعها العنف والاعتداء الجنسي والحق في التعليم للأطفال ذوي الإعاقة والحق في الخصوصية وغيرها.
- ومن بين أبرز تدخلات الآلية ما قامت به عقب كارثة الزلزال الذي ضرب منطقة الأطلس في شتنبر 2023، حيث رصدت الآلية عدة خروقات وتجاوزات في تعاطي بعض مواقع التواصل الاجتماعي مع الطفلات والأطفال ضحايا الزلزال. وعلى إثر ذلك، دعت الآلية الجهات المعنية بضرورة التدخل لمنع نشر صور الأطفال على منصات التواصل الاجتماعي، وتوفير حماية خاصة لهم، والوقوف على الممارسات والسلوكيات غير المقبولة التي تتعارض مع معايير حقوق الطفل. كما رصدت مدى عدم ملاءمة الإطار القانوني المنظم للكوارث، المتميز بغياب نص قانوني صريح يجرم استغلال الأطفال خلال هذه الأزمات.
- علاوة على ذلك، أصدر المجلس خلاصات وتوصيات رصده لوضعية حقوق الطفل في سياق زلزال الأطلس الكبير تحمل عنوان **"حماية حقوق الطفل في سياق زلزال 8 شتنبر 2023: توصيات المجلس عبر رصده للفضاء الرقمي وزياراته الميدانية"**، حيث كان من أبرز توصياته: تحيين الاستراتيجية الوطنية لتدبير المخاطر والكوارث الطبيعية 2020 – 2030 مع الحرص على إعمال مقاربة حقوق الطفل وإشراك الجمعيات الفاعلة في ميدان الطفولة؛ الحرص على المساهمة في توفير بيئة رقمية تدعم وتعزز وتحمي فرص مشاركة الأطفال بصورة آمنة ومنصفة.
- وسعيا من المجلس إلى إشراك الأطفال في القضايا التي تستأثر باهتماماتهم، أطلق المجلس، بشراكة مع منظمة اليونيسيف يومي 13 و14 يونيو 2025 بمقر المجلس بالرباط، الاستشارة الوطنية للأطفال توجت بإصدار الأطفال المشاركين **"نداء الأطفال"**، الذي يعد تتويجا لمسار طويل من المشاورات الجهوية، التي شملت جهات المملكة الاثنتي عشرة، خلال الفترة الممتدة من فبراير 2023 إلى فبراير 2024. ومن خلال هذا النداء، طالب الأطفال المشاركون بمجموعة من الحقوق الأساسية، على رأسها **الحق في المشاركة** والتعليم والصحة والحماية والتعبير والمساواة واللعب. كما دعوا إلى إحداث شبكات للطفولة على المستوى الجهوي تمكنهم من التعبير والتفاعل داخل إطار مؤسساتي. ويحمل النداء رسالة قوية إلى كافة الفاعلين من أجل ضمان فعلية حقوق

الطفل، حيث شدد الأطفال على أن حقوقهم ليست امتيازات، بل حقوق إنسانية يجب احترامها وتفعيلها في السياسات والتشريعات والممارسات اليومية.

- وفي إطار الاستعدادات الجارية لاحتضان فعاليات كأس العالم لكرة القدم سنة 2030 بالاشتراك مع إسبانيا والبرتغال، ساهم المجلس في إعداد **الاستراتيجية الوطنية حول التزامات المغرب في مجال النهوض بحقوق الإنسان**، من خلال إجراء تحليل شامل ومستقل حول حالة حقوق الإنسان في إطار ملف ترشح المغرب لاحتضان هذا الاستحقاق الرياضي، بما في ذلك مجال حماية حقوق الطفل والنهوض بها.
- وعقب المشاورات الوطنية التي أطلقها المجلس، منذ نهاية 2019 إلى غاية أبريل 2021، مع الفاعلين المعنيين من خبراء وباحثين ومجتمع مدني وشركات وغيرهم، أصدر المجلس تقريراً تركيبياً بعنوان **"حماية حقوق الإنسان في العالم الرقمي ونظم الذكاء الاصطناعي"** ذكر فيه بتوصية المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في الخصوصية بضمان توعية من يعالجون البيانات الشخصية بمن فيهم الآباء أو مقدمو الرعاية والمربون، بحق الطفل في الخصوصية وحماية البيانات وضمان أن تكون حقوق وقيم اتفاقية حقوق الطفل المتعلقة بالخصوصية والاستقلالية أساس السياسات وقرارات الإدارة والخدمات. كما يوصي المجلس بتعزيز حماية الأفراد، بمن فيهم الأطفال، من استعمال البيانات الشخصية من قبل مشغلي الإنترنت ووسطاء البيانات دون موافقة الأفراد أنفسهم، ومساءلتهم في حالة حدوث انتهاك، وضمان حماية البيانات الشخصية.
- وفي مجال رصد إعمال المغرب لالتزاماته الدولية، رحب المجلس بتوقيع المغرب على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة السيبرانية في 25 أكتوبر 2025. وتهدف هذه الاتفاقية الدولية إلى تعزيز الجهود العالمية في مجال منع الجرائم الإلكترونية ومكافحتها من خلال تعزيز التعاون وتنسيق التدابير. وتكتسي المادة 14 أهمية خاصة، حيث تتناول الجرائم المتعلقة بالمواد الإباحية للأطفال في الفضاء الرقمي والاستغلال الجنسي للأطفال، والمادة 15 التي تجرم استدراج الأطفال والتلاعب بهم نفسياً لأغراض جنسية.
- وقد استضاف المجلس الجمعية العامة للجمعية الفرنكفونية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي عقدت في مقره بالرباط، يومي 16 و17 دجنبر 2025، والتي تناولت، باقتراح من المجلس، موضوع **الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان**. وقد اعتمد المشاركون إعلان الرباط الذي نادوا فيه بمواصلة الترافع من أجل اعتماد اتفاقية دولية ملزمة حول الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان وتقوية القدرات حول التهديدات التي تشكلها تطبيقات الذكاء الاصطناعي على إعمال حقوق الإنسان وتنظيم أنشطة توعوية بالاشتراك مع التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وشبكاته الإقليمية والشبكات الأخرى بما فيها الشبكة العربية.
- وانطلاقاً من موقعه كرئيس للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، يدعو المجلس الأمانة العامة للشبكة العربية إلى إعداد مقترحات وأفكار ورؤى حول الفرص والتحديات واحتياجات المؤسسات الوطنية الأعضاء بخصوص تعزيز القدرات في مجال الرصد وحماية حقوق الإنسان عموما، وحقوق الطفل خصوصاً، في الفضاء الرقمي، لاسيما مع التطور السريع جدا للتكنولوجيات الرقمية والذكاء الاصطناعي، من أجل عرضها في الاجتماع السنوي للتحالف العالمي الذي سيعقد في جنيف في مارس المقبل والذي اقترح المجلس أن يناقش موضوع الذكاء الاصطناعي وأثره على فعلية الحقوق.
- وفي ختام هذه المداخلة، أود أن أقترح التوصيات التالية:

- وضع برامج وسياسات عمومية، بالاشتراك مع المؤسسات الوطنية، تسعى إلى دعم أولياء الأمور ومقدمي الرعاية في مجال **محو الأمية الرقمية** والتوعية بالمخاطر المحدقة بالأطفال من أجل تمكينهم من التمتع بحقوقهم، بما في ذلك الحق في الحماية في الفضاء الرقمي؛
- تعديل التشريعات والقوانين التنظيمية والسياسات العمومية بما يتلاءم والتزامات الدول في مجال حقوق الإنسان من أجل ضمان **ملاءمة البيئة الرقمية مع الحقوق** المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية ذات الصلة ومواكبتها للتطورات في مجال التكنولوجيات الرقمية؛
- سن قوانين تحظر ولوج الأطفال والمراهقين لمختلف وسائط التواصل الاجتماعي اقتداء بتوجه عالمي، تتزعمه حاليا دولة أستراليا، التي أصدرت قانونا في 10 دجنبر المنصرم يمنع الأطفال دون سن 16 عاما من إنشاء حسابات على منصات التواصل الاجتماعي المعروفة، لحمايتهم من التحرش والإدمان والعنف الرقمي والمعلومات المضللة...؛

- وضع آليات تُعنى بتنسيق السياسات والبرامج المتعلقة بحماية حقوق الطفل، وذلك بالتعاون مع مختلف المتدخلين بمن فيهم الشركات المالكة للتطبيقات الرقمية والمجتمع المدني والخبراء والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من أجل إعمال حقوق الطفل في البيئة الرقمية.

وشكرا لانتباهكم.